أ. أبو بكر جيملي
أستاذ علم الإجتماع بجامعة سطيف، الجزائر

مقال للنشر تحت عنوان :

توكفيل و فن تكوين الجمعيات

تمهيد:

استطاع ألكسيس دي توكفيل[1] أن ينفرد بمساهمة متميزة حول المجتمع المدني وتجلياتها في الواقع ، في دراسة امتزج فيها الأمبريقي بالنظري ، وأخرجها في كتابه المشهور سنة ١٨٤٠م تحت عنوان "الديمقراطية في أمريكا" ، هذه الدراسة أسست لمقولة المجتمع المدني كما ندركها اليوم، ركز من خلالها على الدور الكبير لذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر ، يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة .

ومن خلال قراءة متفحصة لما كتبه في هذا المجال، يمكن استنباط النقاط التي دارت حولها مساهمته على النحو التالي:

- أولا: الجمعيات في أمريكا: تعدد، تنوع و وظائف
- ثانيا:الجمعيات في مواجهة الاستبداد
- ثالثا: تأسيس الجمعيات....فن
- رابعا: الجمعيات المدنية والجمعيات السياسية
- خامسا: الحق في التجمع

وأهمية هذه الورقة تكمن في تعاملها المباشر مع نصوص توكفيل وقد خلت من أي واسطة من شأنها أن تؤثر بشكل أوبآخر على التحليل، إلاّ تعليقين رأينا أهمية الاستشهاد بهما.

أولا: الجمعيات في أمريكا: تعدد، تنوع ووظائف

لدى عودته من الزيارة التي قادته إلى أمريكا سنة ١٨٣١ ودامت عشر شهور ، شرع القاضي "توكفيل" في سجيل مشاهداته عن المجتمع الأمريكي، والتي من بينها الأسباب التي تدفع الأمريكيين لتأسيس الجمعيات ،خاصة منها التي تؤسّس في المجالات التي لا تخطر على بال الإنسان ، فنجده يقول في الفصل الخامس من الجزء الثاني لكتابه المشهور :"...الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء الجمعيات، فليس عندهم شركات تجارية و صناعية يشاركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات من شتى آلاف الأنواع ، فثمّت جمعيات دينية وأخلاقية، جمعيات جادة وأخرى هازلة، جمعيات عامة للجميع، وأخرى خاصة كل الخصوص ، جمعيات ضخمة وأخرى صغيرة كل الصغر ، فهم ينشئون الجمعيات لإقامة الحفلات والملاهي ، ولإنشاء المعابد الدينية ، الحانات والكنائس، و لنشر الكتب ، وإرسال البعوث الدينية إلى أقاصي الأرض ، ويؤلفون جمعيات لبناء المستشفيات و السجون والمدارس ..ففي الوقت الذي نجد الحكومة في فرنسا على رأس أي مشروع جديد، نجد في انجلترا رجلا وجيها من ذوي المكانة ، أما في أمريكا فلا شك في أننا سنجد جمعية".١

إن دي توكفيل يتعجب عندما يرى أفراد المجتمع الأمريكي يتجهون للاشتراك في تسخير جهودهم في إطار منظم ، يسعون من خلاله تحقيق هدف مشترك يخدم المصلحة العامة للأفراد أو المجتمع ككل، دون أن ينتظروا من وراء ذلك مقابلا ماديّا، يحدث هذا في مجتمع تسوده الفردية و البحث عن

الرفاهية و تحقيق الأرباح المادية، ولم يكن ذلك ليمنعهم من أن يقوموا ـــ بكل حرية و بمحض إرادتهم و دون أن يجرّهم أحد على فعل ذلك ـــ بتأسيس الجمعيات في شتى ميادين الحياة، هذا الاتجاه الإيجابي يوحي بتنامي قيم "التضامن" و "التعاون" على حساب "الأنانية الفردية" كما قال في دراسته.

إضافة إلى ذلك إن هذا التجمع الطوعي الاختياري، يوفر طاقة عمل مهمة سرعان ما تتحول إلى إنجازات و مشاريع، فإذا كان الإقطاعي هو من يتكفل بتوفير الإمكانيات اللازمة لتجسيد المشاريع في انجلترا ، وتقوم بذلك الدولة في فرنسا، فإن في أمريكا صاحبة المبادرة هي الجمعيات لما تقوم به من مساعي لتوفير وتجميع الإمكانيات

والوسائل اللازمة، و قد علق على ذلك عبد الباقي الهرماسي بقوله"... ما دام التقدم الحضاري لا يكون إلا رهن الدولة أو الجمعيات فإن توكفيل ينحاز جذريا إلى أن تكون الجمعيات تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع "٢

ثم يواصل توكفيل حديثه عن الفعالية المترتبة عن وجود الجمعيات بالشكل الذي وجدت عليه بأمريكا قائلا: "لا تترقى العواطف و القلوب و الآراء و تنمو وتتشجّع وتكبر، ولا يترقى العقل البشري ويتطوّر إلا من جرّاء تأثير الناس بعضهم في بعض، وسبق أن ذكرت أن هذه المؤثّرات تكون في حكم المعدومة في البلاد الديمقراطية ، ومن ثمّ كان لا بد من إدخالها فيها بطرق اصطناعية ، و هذا ما تستطيع الجمعيات وحدها أن تضطلع به و تؤديه"٣

تلك هي سمات الحالة الاجتماعية الديمقراطية التي اعتنقها الأمريكيون، في ذلك الوقت، فاكتسى المجتمع حلّة اجتماعية وسياسية جديدة وتولّدت -كما يقول- بداخله عواطف و آراء ترتّبت عنها سلوكات لم تكن معروفة في المجتمعات القطاعية التي سادت عند أبنائهم في أوروبا .

ثانيا: الجمعيات في مواجهة الاستبداد

فقد حاول توكفيل لفت انتباهنا إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني مثلا في الجمعيات للحدّ من الاستبداد، وهنا يميز بين نمطين من الاستبداد :

الأول ساد في الشعوب الأرستقراطية (المجتمع الإقطاعي) أين نجد كل مواطن واسع الثراء (إقطاعي) قوي النفوذ يعدّ في ذاته رئيسا لجماعة دائمة إلزامية، تتكوّن من جميع أتباعه، و من الذين يعتمدون عليه، أو أولئك الذين يجبرهم قصرا أن يذعنوا لتنفيذ مقاصده "٤

و الثاني هو الاستبداد الحديث الذي يهدّد البلاد الديمقراطية، و هو يختفي وراء التشريعات و القوانين ليتحكم في أفراد المجتمع و بسبب تشتتهم لن يبقى أمامهم إلا السمع و الطاعة والاستسلام والخضوع، و بذلك تتبخر الأحلام في تحقيق المساواة والعدل والحرية ، " في البلاد الديمقراطية حيث نجد جميع المواطنين ضعافا غير مستقلّين لا يكادون يستطيعون أن يعملوا وحدهم شيئا يذكر، ولا يستطيع واحد منهم أن

يجبر إخوانه على أن يقدموا له أية معونة، فكلّهم ضعاف إذن بلا حول و لا قوّة ، إن لم يعملوا مختارين على أن يتعاونوا ويخلصوا في تعاونهم" ٥.

وبرأي "الهرماسي" فإن توكفيل يلفت انتباهنا إلى المخاطر التي يتضمنها التراث الهيغلي، و هو تراث يبرّر أن تحكم الدولة المجتمع المدني باسم الصالح العام والكوني. إن توكفيل يظهر لنا أن المخاطر التي تتربّص بالأمم الحديثة صادرة عن الشكل الحديث للاستبداد أين تتمركز السلطات لدى الدولة التي تعمل على توفير رفاهية المواطنين باسم سيادة الشعب وباسم المساواة و في الآن نفسه تجرّد المواطنين و تخطف منهم حرّياتهم دون وعي منهم ، و يواصل الهرماسي

تعليقه على وجهة نظر توكفيل قائلا أن "الاستبداد الحديث ـــ بطرق سلمية، و بالاعتماد على قوانين تم وضعها بشكل ديمقراطي ـــ يحول المواطنين إلى بشر سلبيين مستسلمين، وفي الوقت نفسه كلهم ثقة في سلطة ساهرة عليهم في جميع مجالات الحياة : العائلة، العمل، الاستهلاك المادي ....الخ"٦.

إن مواجهة هذا النوع من الإستبداد عن طريق تطوير بعض الآليات الديمقراطية من توزيع للسلطات السياسية و تكريس استقلالية القضاء ، قد تحدّ من طغيانه، و تحجم المخاطر المترتبة عنه ، ولكنها تبقى بحاجة إلى تدخل المجتمع المدني لحماية نفسه بنفسه ، ولتعزيز عمل تلك الآليات ، وهذا باللجوء إلى استعمال حقه في حرية التجمع، فيقوم بتنظيم نفسه في جمعيات طوعية ، تكون لها القدرة على التحرك الذاتي بصفة منفلتة عن رقابة الدولة. فوجود هذه الجمعيات داخل المجتمع فهو في حدّ ذاته تمرد عن هذا الاستبداد، وخروج عن هيمنته، وكلما اتّسعت رقعة نشاطات الجمعيات كلّما انكمشت ساحات السيطرة والاستبداد، وبذلك تنمو داخل المجتمع ديناميكية اجتماعية، تتزايد أهميّتها بزيادة درجة المشاركة و التعاون والتضامن .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة في البلاد الديمقراطية ملزمة بأن تترك هامشا واسعا لمبادرات المجتمع المدني، لكونه في احتكاك مباشر مع الوسط الاجتماعي، وعلى درجة عالية من التفاعل معه ، "فكلّما حلّت الحكومة محلّ الجمعيات و الشركات ازداد الأفراد ضعفا من جرّاء فقدانهم الميل إلى التكتّل والتعاون ، وازدادت حاجاتهم إلى الاستعانة بالحكومة" ولذلك نجد توكفيل يطرح سؤالا في قالب سخرية قائلا: " هل يجب على رئيس الحكومة إذن أن يترك دفّة الدولة ليسير وراء المحراث بنفسه"٧.

ثالثا: تأسيس الجمعيات.... فن :

وأراد توكفيل أن يختم حديثه عن الجمعيات في الفصل الخامس من كتابه بالتأكيد على أهميتها الكبيرة، ولم يكن مبالغا على الإطلاق حينما وصفها بأنها "فن" ، ذلك أن تأسيس الجمعيات والتعاون من أجل المصلحة العامة بطريقة عقلانية، إنما يعبّر عن ذوق إجتماعي عال ، وأنه لا يقوم بذلك إلا مجتمع متحضّر ،"و من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية، قانون يبدو أدقّ من سائرها و أوضح ، فلكي يظل الناس متحضرين ، لو إن هم أرادوا أن يكونوا أن يكونوا كذلك ، يجب أن ينموا فيهم تكوين الجمعيات و يترقى هذا حتى يكتمل بنفس النسبة التي يزداد بها مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية ويترقى بينهم "٨.

ونلاحظ أنه قد ذهب بعيدا من خلال هذا النص الذي يعتبر كنتيجة توصل إليها بعد تحليله لواقع إمبريقي ، هذه النتيجة عبارة عن قانون اجتماعي يتحكم في المجتمعات البشرية ، يتميز بالدقة والوضوح ، مفاده : أنه حتى يحافظ البشر على تحضرهم أو ليزدادوا مدنية يجب عليهم أن يطوروا من فن تكوين الجمعيات بالموازاة مع فرض المساواة بينهم.

ثالثا:الجمعيات المدنية والجمعيات السياسية

الجمعيات السياسية (الأحزاب) و الجمعيات المدنية تنطوي تحت مظلة واحدة تعطيها شرعية قانونية هي "فن الاجتماع"، و اتحاد الناس بعضهم مع بعض يكسبهم قوّة وفعالية ، ورغم تباين الهدف الأساسي لكل من الجمعيات السياسية والمدنية ، فإن بينهما صلة متينة وتساند وظيفي .

"وهكذا تيسر الجمعيات المدنية السبيل إلى قيام الجمعيات السياسية ومن جهة أخرى تقوى هذه الجماعات السياسية الجمعيات التي ترمي إلى أغراض

مدنية و ترقيها بشكل عجيب ... وهكذا تعمل الحياة السياسية على استمالة الناس إلى تكوين "الجمعيات" وإلى ممارستها وتعميمها ، و ترغّبهم في الإتحاد ، وتعلّمهم طرق الاجتماع والفكر، ولولا ذلك لظلوا يعيشون في عزلة منفصلين عن بعضهم البعض"٩.

ويذهب "دي توكفيل" إلى أنّه حتى وإن كانت الجمعيات المدنية لا تتلقى الدعم المباشر من الجمعيات السياسية ، فإن القضاء على هذه الأخيرة بضعف الأولى ، ويؤدّي إلى فقدانها البعد التصوري الشامل لتنظيم المجتمع، و يفرغها من محتواها التغييري، ويقضي على طموحات أفرادها و تطلّعاتهم نحو الأفضل ، و يحرمها أيضا من الخبرات التنظيمية المتراكمة للجمعيات السياسية ، و ربّما قد يكون الفشل هو مصيرها المحتوم.حيث

يعبّر عن ذلك بصراحة في قائلا: "لست أقول بأن الجمعيات المدنية ستختفي من كل بلد حرم عقد الاجتماعات السياسية ، فالناس لا يمكنهم أن يعيشوا مجتمعين من غير تعاون على الاضطلاع بمشروعات عامة ولكنّني أقول أن الجمعيات المدنية ستكون في مثل هذا البلد قليلة العدد دائما ، ضعيفة التخطيط ، سيئة الإدارة، وأن النّاس سيمتنعون عن أن يضعوا خططا واسعة أو أنهم سيفشلون فيها إن هم حاولوا أن ينفذوها "١٠.

يقف توكفيل هذا الموقف لأنه يدرك طبيعة العلاقة بين الجمعيات السياسية و السلطة، هذه العلاقة تميزت في كثير من الأحيان بالتوتر وعدم الاستقرار، السبب حسبه راجع إلى الطموحات السياسية المتعارضة والمتنافسة ، فالجمعيات السياسية عادة ما تهدف إلى ترقية مبدأ سياسي، أو رفع شخص معين إلى رتبة السياسة في الشؤون العامة أو انتزاع السلطة من آخر .... في مقابل ذلك تحاول الحكومة ربط علاقات حميمة مع المجتمع المدني حتى تقوم بإخضاعه لسلطانها وضمه إلى صفها ـــــ أو على الأقل تحييده ـــــ حتى لا

يكون في صفّ خصمها (الجمعيات السياسية)، لأن الجمعيات المدنية لا تهدف للوصول إلى السلطة.

ويوضح "توكفيل" هذا الموقف بمشهد وقعي انتقاه من المجتمع الإقطاعي في أوروبا و قدمه لنا على النحو التالي:" ومن ثمّ كانت الحكومات في عرفنا تنظر إلى مثل هذه الجمعيات مثلما كان الملوك في العصور الوسطى إلى كبار أتباعهم الإقطاعيين . فقد كانوا يضمرون لهم شيئا من الحقد والكراهية الفطرية، ويكافحونهم في كل فرصة تتاح لهم ، ولكنهم كانوا على العكس من ذلك ، يكنّون الخير و حسن النية للجمعيات المدنية ، فهم لا يلبثون أن يستكشفوا أن هذه الجمعيات بدلا من أن توجه عقول الناس إلى الشؤون العامة تبعدهم عن التفكير فيها ، وأنها كلّما ازدادت في أن تشغلهم بأمور لا تتحقق إلا بتوفر الهدوء و السلم في البلاد ، أعاقتهم عن القيام بأي ثورة أو انقلاب . ولكن فات هذه الحكومات أن تدرك أن الجمعيات السياسية تعاون كل المعاونة على الاستكثار من الجمعيات ذات الصبغة المدنية وتعمل على تسيير قيامها، وأنها بتجنبها داء خطير قد حرمت نفسها علاجا ناجعا"١١.

رابعا: الحق في التجمع

إن توكفيل ينطلق في هذا السياق من الإشكال القائم داخل النظام الديمقراطي بين الأغلبية والأقلية ، فإذا كانت الديمقراطية تعطي الأقلية الحق بالتحكم في للأغلبية والسيطرة عليها ، فهل على الأقلية أن تخضع للأمر الواقع وتتنازل عن قناعاتها و أفكارها ، وهل ستستسلم وجهات النظر النّوعية بسبب فشلها في اجتياز اختبار المعيار الكمّي، إن توكفيل يرى بأنّ هناك فرصة أخرى للأقلية ، تستطيع من خلالها إثبات وجودها و كسب تأييد الأفراد لها تتحقق هذه الفرصة بحسن استغلال حق من الحقوق الديمقراطية ، هو "حرية التجمع و التي عن طريقها يشترك الأفراد في تسخير جهودهم لخدمة أفكارهم وقناعتهم ،

وسيؤدي ذلك لا محالة إلى انتعاش الحركة الثقافية و العلمية، و تنامي الإنتاج الفكري والثقافي في المجتمع "ولحرية التجمع و الاشتراك في جمعيات لتحقيق كل غرض مشروع، أهمية خاصة في المحافظة على حقوق الأقليات ضد استبداد الأغلبية، وليصبح الفرد قادرا على مقاومة سلطة الأغلبية بالتعاون مع غيره ممن يرى برأيه ، إذ الفرد في المجتمع الديمقراطي إذا كان منعزلا فهو مستقل لكن عديم القوة، وحرّية التجمع تؤدّي أيضا إلى إنشاء المؤسسات الحرة لتطوير الإنتاج العلمي والثقافي و الاقتصادي ..."١٢

ويقدم لنا دي توكفيل نموذجا امريقيا لكيفية استخدام حق الاجتماع ، ورغم كون إنجلترا هي "مسقط رأس" هذا الحق (حرية التجمع) ، إلا أنه يرى أنه لم يستخدم مثل ما استخدم في امريكا ، "ففي أمريكا يجتمع المواطنون الذين تتكون منهم الأقلية بقصد ن يظهروا (أولا) : قوتهم العددية و بذلك يقللون مما للأغلبية من قوة أدبية . (وثانيا): كي ينشطوا المناقشة حتى يقفوا منها على أصلح الحجج للتأثير في الأغلبية... بذلك تكون الجماعات السياسية في الولايات المتحدة مسالمة في مقاصدها، و مشروعة من حيث الوسائل التي تستخدمها ".١٣

ويذهب دي توكفيل إلى أن الأمة التي تحصر حق التجمع في حدود ضيّقة ، مبرّرة ذلك بالحفاظ على استقرار البلاد و المحافظة على السلام و مراعاة القوانين، لها أن تعرف الثمن الذي ستدفعه نظير صنيعها، " قد أفهم أنه من الخير أن تبتر ساعد رجل ، إن كان في هذا البتر إنقاذ حياته، ولكنّه من السخرية أن يؤكّد لي أحد بأن هذا الرجل سيظل مع ذلك ماهرا، كما كان قبل أن يفقد ساعده".١٤

تقييم وتعليق:

رغم مضي أكثر من قرن على صدور كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلا أن القارئ يشعر بأن دي توكفيل قد كتبه في عصرنا الحديث، فقد تناول من

خلاله العديد من القضايا التي مازالت مطروحة على مائدة النقاش في وقتنا الحاضر، ومن بينها:"موضوعة المجتمع المدني". ورغم غياب هذا المصطلح (المجتمع المدني) في تحليلاته، إلا أنه كان حاضرا ضمنيا من خلال حديثه عن "فن تكوين الجمعيات"و أهميتها في البلاد الديمقراطية و الوظائف التي تؤديها، من خلال تقديم نموذج عيني استقاه من التجربة الأمريكية، و إن أهمية هذه الدراسة لا تكمن فقط في السبق الزمني بقدر ما تكمن في التحليلات العميقة التي غذى بها موضوع الجمعيات، و تسليطه الضوء على كافة الأبعاد المرتبطة به، مثلما بيناه آنفا.

غير أن هذه المساهمة لم تنجوا من بعض النقائص، التي ربما لم يتفطن لها توكفيل نذكر من بينها ، الطريقة التي تناول بها الموضوع ، حيث تكلم عن جمعيات مطمئنة ، متجانسة بكيفية تنزيرية ميكانيكية ، تجزيئية، نفهم من خلال قراءتنا لما كتبه أن هذه الجمعيات عناصر متشتتة، أو وحدات منفصلة عن بعضها البعض ، كل واحدة تسبح في مدارها ، وتتحرك في الحيز الخاص بها ، و أهمل مجالا مهما يتمثل في الحركة التغييرية التي تنشأ من خلال نشاط هذه الجمعيات ، و تعطي لهذه الجمعيات قوة أكبر في وسط المجتمع".

من جهة أخرى فقد استرسل "توكفيل" في الحديث عن دور الجمعيات في محاربة الاستبداد و دمقرطة المجتمع، ونسي أن يتكلّم عن مدى ديمقراطية هذه الجمعيات نفسها، ومدى مشاركة أعضاء في اتخاذ لقرارات داخلها ، و مدى فسحها مجال حرية التعبير عن الآراء والأفكار لأعضائها ، وهل استطاعت أن تنجو من داء "الأوليجاركية" و قدّمت نموذجا للتنظيم الديمقراطي؟ ... الخ. إن نسيان توكفيل الحديث عن هذه النقاط ، جعله معجبا إلى حد بعيد بالجمعيات، وجعله أيضا يهمل الجوانب السلبية للممارسة الجمعوية، ويعلق عزمي بشارة علي ذلك قائلا :"إن السياق الذي يعالج فيه توكفيل مخاطر المركزة و التذرّر في

المجتمع الديمقراطي هو السياق الحديث لمفهوم المجتمع المدني، دون استخدام التسمية ، وهو يشابه أيضا الميل الجمهوري الأصلي لدى منظري " المجتمع المدني " المعاصرين ، إنه يتحدث عن روابط ن المواطنين الواعين المهتمين بالشؤون العامة وحرية التعبير و حق الاقتراع ، و المدفوعين بالفضائل الجمهورية . المجتمع المدني هو نتاج عملية تمفصل في النظام الديمقراطي ذاته. بالطبع لا يرى توكفيل الجمهوراني خطر هذه الجماعات من المواطنين الواعين ولا يعيش في سياق تعبر فيه ميليشيات اليمين المتطرف و الأصولية الدينية في الولايات المتحدة عن مبادرة لمواطنين واعين ، ضد ما يسمونه بالسلطة الفدرالية المركزية والليبرالية. من الضروري الاستفادة من التحليلات حول تمفصل النظام الديمقراطي و ثقافته و الضمانات الموجودة في هذه الثقافة ، ولكن من الخطر الإنزلاق إلى اعتبار أي تنظيم ذاتي للمواطنين لواعين مندفع إلى خدمة الحياة العامة و معاد للسلطة المركزية ، أمرا إيجابيا بالضرورة ."١١

و رغم ذلك، فإنّ ما قدّمه توكفيل من تصورات حول مفهوم الجمعيات والمجتمع المدني يعد لفتة مبكرة ، تحمل في طياتها بذور استشرافية ، تتعلق بالأدوار الوظيفية التي يمكن أن تؤديها الجمعيات في المجتمعات الديمقراطية .

الهوامش

١. ولد ألكسيس دي توكفيل في باريس سنة ١٨٠٥ وتوفي في مدينة كان سنة ١٨٥٩، في عام ١٨٣٩م زار الفرنسي «توكفيل» أمريكا، وأعجب بتجربتها الديمقراطية، وبشبكة جمعيات المجتمع الكثيفة فيها، والتي تغطي كل مجالات الحياة. يعتبر توكفيل مفكر وسياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ، واشتهر بتحليلاته حول الثورة الفرنسية، والديمقراطية الأمريكية وتطور الديمقراطية الغربية بصفة عامة.

٢. ألكسيس دي توكفيل ، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، عالم الكتب القاهرة، ط٣، سنة ١٩٩١ ص ٤٨٠

٣. عبد الباقي الهرماسي ـــ المجتمع لمدني والدولة في ممارسة السياسة الغربية ـــ بحث و مناقشات الندوة الفكرية التي تظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت، ١٩٩٢،ص ١٨١.

٤. ألكسيس دي توكفيل ، مرجع سابق ، ص ٤٨٢.

٥. المرجع السابق ، ص٤٨١.

٦. نفس المرجع ص ٤٨١ .

٧. عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق ، ص ٩٦-٩٧.

٨. أليكسيس دي توكفيل ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣.

٩. المرجع السابق ، ص٤٨٤

١٠. نفس المرجع ، ص ٤٨٨

١١. نفس المرجع، ص ٤٩٠.

١٢. نفس المرجع، ص ص ٤٩٠-٤٩١.

١٣. نفس المرجع، ص ٩.

١٤. نفس المرجع، ص ١٣.

١٥. نفس المرجع، ص ٤٩٢.

١٦. عزمي بشارة ، المجتمع المدني ـــ دراسة نقدية ـــــ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط١ ،١٩٩٨، ص٨٩ .

المراجـــع

١. ألكسيس دي توكفيل ، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل، عالم الكتب القاهرة، ط٣، سنة ١٩٩١.

٢. عزمي بشارة ، المجتمع المدني ـــ دراسة نقدية ـــــ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط١ ١٩٩٨.

٣. المجتمع لمدني والدولة في ممارسة السياسة الغربية ـــ بحث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٢.